الفصل الثالث عشر

أنا .. والمخابرات العامة؟

كان صيف أغسطس الحار عام ١٩٩٢ على وشك أن يطوى صفحته، وتبدأ أولى رياح الخريف حاملة معها شيئًا جديدًا إلى حياتى وتجربتى السياسية والإنسانية، فى وقت كان الحزن يخيم على أنفسنا جميعًا لما كان يجرى للعراق وشعبه منذ مطلع هذا العام وتحديدًا فى شهر فبراير.

كانت مقالاتى فى صحيفة الوفد اليومية قد بدأت فى الظهور متواترة، وجريئة، تحمل مضامين موضوعات لم تكن الصحافة المصرية والحزبية على عهد سابق بها.

فجريدة الوفد التى شهدت مرحلة من الصعود لافتة فى عهد مؤسسها ورئيس تحريرها الأول (الأستاذ مصطفى شردى)، قد تعرضت بعد وفاته إلى مظاهر من الهبوط النسبى، ومن هنا فتحت صفحاتها للكتابات الشابة من خارج خنادق «الوفد» كحزب وكجريدة.

وهكذا جاء طلب الصديق «أيمن نور» لى للكتابة فى أهم صفحتين كان يتولى الإشراف عليهما، وهما الصفحة السادسة ـ التى كانت تحت عنوان قضايا فى دائرة الضوء ـ والصفحة السابعة ـ التى كانت تتناول القضايا الخارجية والمفاوضات ـ والتى كان يحلم فيها أن يؤسس كتابة من نوع تحليلى جديد فى تلك الصحيفة، لذا فقد اختار لها عنوانًا مختلفًا (مركز الوفد للدراسات الاستراتيجية).

وبهذا تصادف أن كنت أحد هؤلاء الكتاب الجدد، محاطًا ببعض شباب الصحفيين الذين ارتبط بعضهم بى فى مرحلة ما من حياتهم السياسية والفكرية.

كانت مقالاتى تنتظم فى سلسلة عناوين، بدأت المجموعة الأولى منها تحت عنوان «ماذا جرى لمصر والمصريين .. أزمة اقتصاد وأزمة انتماء؟»، وهو العنوان نفسه الذى استخدمه أستاذنا الدكتور «جلال أمين» فى كتابه بعد هذا التاريخ بثمانى سنوات تقريبًا.

واستمرت كتاباتى فى تلك الصفحتين بالجريدة طوال شهور هذا العام، لافتة النظر إلى أن هناك شيئًا جديدًا وكتابةً جديدةً فى الوفد تستحق من المهتمين المتابعة والتدقيق.

وفى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر، بدأت سلسلة جديدة من المقالات تحت عنوان «مشكلات أمام الأمن الوطنى المصرى»، استمرت زهاء ثلاث عشرة مقالة انتهت فى أواخر شهر نوفمبر من عام ١٩٩٢. بعدها بدت فى الأفق علامات اهتمام واسع النطاق بهذه المقالات، بدأت بتناول جريدة الشرق الأوسط التى تصدر فى العاصمة البريطانية «لندن» عرضًا موسعًا عن دراستى تلك على أربعة أعمدة، قرنت فيها اسمى بوظيفتى كباحث اقتصادى فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، تبعها اتصال تليفونى ـ بدا ملهوفًا ـ من رجل المخابرات العامة المصرية السابق «المهندس حلمى السعيد» الذى شغل وظيفة أول رئيس للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عام ١٩٦٤، ثم وزيرًا للكهرباء عام ١٩٧١، وكان واحدًا من ثلاثة أجروا التحقيق مع رئيس جهاز المخابرات المصرية القوى «صلاح نصر» بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، طالبًا فى هذا الاتصال نسخةً من هذه الدراسة المنشورة فى جريدة الشرق الأوسط، متصورًا أنها قد أعدت داخل هذا الجهاز.

مضت عدة أيام، شرعت خلالها فى جمع هذه المقالات المنشورة فى كتاب لدى إحدى دور النشر الخاصة، وتصادف أثناءها أن طلبت مقابلة الدكتور حسين رمزى كاظم ـ رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى ذلك الحين ـ لمناقشته فى بعض المطالب التى تهم العاملين فى ذلك الجهاز، والذين كنت أتولى ـ وقتئذٍ ـ الدفاع عن مصالحهم، فبادرنى قائلًا:

– كان فيه واحد عميد من الأمن القومى يطلب الاتصال بك.

فاجأنى الموضوع، فبدت دهشتى، ثم أجبت:

- ليه؟

فرد الرجل مندفعًا، محاولًا التبرؤ من الحكاية برمتها، أو تجنب الخوض أكثر:

- أنا قلت لهم، أنا مليش دعوة .. اتصلوا أنتم به.

فأجبت باقتضاب:

- طيب مفيش مانع أعرف أيه المطلوب.

انتهى الموضوع عند هذا الحد، وانتقلنا للحديث حول القضايا الأخرى التى طلبت مقابلته من أجلها، وكان الرجل ودودًا ومستجيبًا. مضت حوالى عشرين دقيقة، واستأذنت فى الانصراف.

وما كدت أجلس على المقعد خلف مكتبى، إلا ورن جرس الهاتف القابع بجوارى مباشرة... رفعت السماعة، فإذا بالمتحدث يبادرنى:

- الأستاذ عبد الخالق فاروق؟

- نعم (أجبت).

- أنا العميد «أحمد عبد الحليم» من هيئة الأمن القومى.

- أهلًا .. خير.

- لا أبدًا .. خير إن شاء الله، هل يمكن أن تمر علينا بكرة.

- فين يا افندم؟

- فى مبنى المخابرات العامة فى كوبرى القبة.

- بس أنا ما أعرفش أروح المكان ده الحقيقة.

- طيب نبعت لك سيارة من عندنا.

- أمتى؟
- غدًا الساعة عشرة .. كويس؟
- طيب.

وانتهت المكالمة .. ولا أدرى الآن، ما هى المشاعر والأحاسيس التى سيطرت على عقلى وتفكيرى ووجدانى فى ذلك الوقت. هل هو القلق؟ هل هو الخوف من المجهول؟ هل هو الفضول لمعرفة شىء جديد عما يدور فى تلك الأجهزة الغامضة؟.

ثم بدأت سلسلة جديدة من التساؤلات:

- هل هذا استدعاء أم دعوة؟
- هل هذا بداية كمين أمنى للقبض على؟
- ماذا سيطلبون منى بالضبط؟
- هل سأتعرض لتعذيب أو إهانة؟

تزاحمت الأسئلة والاحتمالات، ودار جدل عنيف داخلى، وبعد فترة تأمل هادئ، توصلت إلى نتيجة واضحة لا غبار عليها، هى أنها دعوة وليست استدعاء، وأنها لن يصحبها عملية قبض أو تعذيب، فلو كانوا يرغبون فى ذلك لكان هناك طرق أخرى لاستدعائى .. إذن فليكن.

طلبت من أحد أصدقائى وزملائى فى الجهاز، أن يتولى من بعيد تسجيل رقم لوحات السيارة التى ستأخذنى إليهم غدًا، وأوصاف سائقها، وأكدت عليه أن يتابعنى، فإذا لم أعد لمبنى الجهاز المركزى حتى نهاية ساعات عمل اليوم، فليعاود الاتصال بى فى المنزل حتى الليل، فإذا لم يجدنى، فعليه الاتصال ببعض الأصدقاء من المحامين وفى طليعتهم الأستاذ نبيل الهلالى.

مضى الليل طويلًا حالكًا، يغلف القلق بالغموض، ويحيط الشك بالخوف، ويضع ألف علامة استفهام لنهار الغد، النوم قلق، والفكر مضطرب، تتراءى المشاهد والخيالات، وأنا أقاوم مشاعر القلق، بالرغبة فى نيل قسط من الراحة والنوم حتى أستطيع مواجهة الموقف غدًا بذهن صافٍ.

مع خيوط النهار الأولى، دب فى أوصالى شىء من النشاط، واجتاحتنى موجة من التحدى والكبرياء، وإن ظل هناك مساحة ما من الفكر ينتابها بعض المخاوف والظنون.

أستقليت سيارة الجهاز المركزى فى موعدها، متوجهًا إلى عملى، ووصلت إلى مكتبى فى الثامنة والنصف تمامًا، راجعت مع «ناصر زكى» الإجراءات التأمينية المطلوبة، وقبل أقل من ساعتين دخلت إلى مبنى الجهاز المركزى سيارة «هوندای» زرقاء، رحب بى سائقها، رجل فى منتصف العمر، أصلع الرأس، يرتدى بذلة أنيقة، عرفنى بنفسه أنه العقيد (فلان). تبادلنا التحية ببرود، ثم جلست فى المقعد المجاور له، وانطلقنا.

مضت الدقائق ثقيلة وباردة، والمسافة التى تمتد من ميدان رابعة العدوية بمدينة نصر، حتى مبنى المخابرات العامة فى كوبرى القبة، عادة لا تستغرق عدة دقائق، فإذا بها تزحف ببطء وتبدو وكأنها دهر.

كان الرجل هادئًا، صامتًا، ولكنه حينما يتكلم، يشى بدرجة كبيرة من تواضع المستوى الثقافى والفكرى، ويتحول بحديثه دون أن يدرى إلى نمط أقرب إلى الاستجواب منه إلى حديث الطريق:

– أنت حصلت على المعلومات ديه منين؟

أجبت:

– معلومات أيه؟

- عن إسرائيل وتجارة المخدرات وزراعة المخدرات فى سيناء؟

أجبت:

- من مصادر متعددة بعضها من متابعات القضايا المنشورة فى الصحف وبعضها الآخر من المتابعات السياسية.

حديث قصير عابر، كان أشبه بالاستجواب، مما حرك هواجس القلق. ومشاعر الارتياب، بيد أن اليقين الذى استقر فى ذهنى تجاه هذا الشاب، أنه متواضع الإمكانيات، وأن انتقاله للعمل فى هذا الجهاز الأمنى الحساس كان بسبب وساطة أو محسوبية من أحد أقربائه الذى يشغل موقعًا ما فى الدولة، وليس بسبب كفاءة متميزة أو ذكاء ملحوظ.

اقتربنا من مبنى المخابرات العامة، قام الحرس بتسجيل اسمى ووجهتى.

زحفت السيارة ببطء داخل المبنى العتيد، وصعدت على ربوة مرتفعة قليلًا، وتوقفنا أمام بوابة داخلية، ونزلنا، ثم مشينا معًا داخل المبنى فى ممر طويل، ليس به أحد من العاملين، بدا وكأنه مكان مهجور.

أجلسنى الرجل فى غرفة تكاد تكون خالية، سوى من مقعدين ومكتب معدنى (إيديال)، ثم أخذ فى طرح عدة أسئلة، بدت أيضًا وكأنها استجواب، مضت الدقائق شاحبة، هم بعدها مستأذنًا فى الانصراف لبعض الوقت، ثم عاد واصطحبنى إلى الدور العلوى، إلى مكتب العميد أحمد عبد الحليم (الاسم طبعًا مستعار) ـ كان المكتب بسيط، والرجل يقف فى منتصفة، طويل القامة، أصلع الرأس، يرتدى نظارة شمسية تخفى بعض ملامح وجهه.

رحب بى العميد أحمد ببشاشة وود، وبعد كلمات ترحيب عادية، توجهنا ثلاثتنا إلى مكتب آخر فى نهاية الردهة.

طرقة خفيفة على الباب.. ثم دخلنا إلى غرفة فسيحة، مؤثثة بشكل فخم، يتوسطها مكتب ضخم، يجلس خلفه رجل قصير القامة، بشوش الوجه، تبدو من نظرات عينيه ملامح ذكاء فطرى، أضافت إليه التجربة والخبرة الطويلة فى هذا الجهاز الأمنى الحساس عمقًا متراكمًا، قام الرجل محييًا ومبتسمًا، وبادرنى بصورة مفاجئة بالقول:

- لا ..لا .. أنت تيجى تشتغل معانا.

ضحكت.. وبصورة تلقائية وبدون تردد أجبت:

- لأ .. شكرًا، أنا مستريح فى وظيفتى.

لم يكررها الرجل، وبذكائه وخبرته يعرف أن الصيد يأبى من غمزة واحدة فى الصنارة، وصنارته على ما يبدو لم تغمز هذه المرة ـ ألمح إلى العميد أحمد بعدها، أن كثيرين من الصحفيين والأشخاص يتمنون هذا العرض، بل إن بعضهم سعى إليه سعيًا دءوبًا، وقدموا فى سبيله خدمات جليلة ـ وصلت بهم أحيانًا كثيرة إلى مستنقع الرذيلة وكتابة التقارير فى زملائهم، فالمغريات هنا كثيرة أيضًا، وطريق المناصب لمن يحلم بها ويتمناها يمر من هنا بالتأكيد.

- أنا اللواء محمد عبد الله.

- أهلًا.

(أجبت بهدوء)

عرفت منه أنه يعمل فى جهاز الأمن القومى منذ ربع قرن تقريبًا، وأنه يشغل وظيفة نائب رئيس الهيئة، ثم بادرنى بالسؤال:

- أنت تقصد أيه من عنوان دراستك واستخدامك لتعبير «رؤية سيسيولوجية»؟

بدا السؤال وكأنه محاولة لاختبار معلوماتى فى علم الاجتماع، منه إلى جوهر الدراسة ومضامينها، ويبدو أنه أراد مفتتحًا للحوار والنقاش بيننا، أقرب إلى نفسى وأبعد عن معنى الاستجواب.

بعدها دخلنا مباشرة فى الموضوعات التى أرادها، من أجل استكشاف أفكارى ومعرفتى بقضايا الأمن القومى، فدار الحوار حول العراق وما جرى فيه من دمار أخل بتوازنات القوى الإقليمية تمامًا.

شرحت من وجهة نظرى ـ والتى أثبتت السنوات اللاحقة دقتها ـ مخاطر ما جرى فى العراق على أمننا القومى، وأن له من التداعيات المستقبلية ما لا نقدره الآن، بسبب رغبة النظام والحكم فى تقاضى الثمن الاقتصادى من موقفه من تدمير العراق تحت حجة «تحرير الكويت».

من جانبه شرح الرجل موقفه وموقف جهازه، وأشار إلى أننا قد أرسلنا للإخوة العراقيين رسائل متعددة منذ بداية الأزمة، نحذرهم فيها من مخاطر الموقف، وما تعده الولايات المتحدة لتدمير العراق، لكنهم لم يستمعوا إلينا، وظنوا أننا «نهوشهم».

ووافقنى الرأى على أن ما جرى فى العراق قد أحدث بالفعل خللًا خطيرًا فى توازنات القوى الإقليمية.

ثم انتقلنا بالحديث عن موضوعات داخلية عديدة، بيد أنه قد لفت نظرى اهتمامه وتركيزه على ما كتبته فى مقالاتى حول هيئة تدريب أوروبية تعمل فى مصر منذ سنوات، ويتحصن مديرها بوضع دبيلوماسى، وهى تتولى إدارة نشاطها التدريبى الواسع النطاق والمتخصص فى مجال القيادات الإدارية، بعيدًا عن أعين الشريك المصرى، ضاربة عرض الحائط بالاتفاقيات المعمول بها بين الجانبين، وهنا تدخل العميد أحمد عبد الحليم قائلًا:

- أيوه يا أفندم، هذه الهيئة لها مكتبان أحدهما فى نيويورك والآخر فى مدينة زيورخ، ترسل أوراقها وتقاريرها بالحقيبة الدبيلوماسية، دون أن تطلع الجانب المصرى على نشاطها الواسع والحساس.

التفت إلىَّ اللواء محمد عبد الله سائلًا:

- أنت معاك يا أستاذ عبد الخالق الوثائق الخاصة بهذا الموضوع؟

أجبت بحماس:

- نعم.

- هل من الممكن أن تعطينا صورة منها؟

- نعم بالطبع .. سأرسلها لكم غدًا إذا ما أرسلتم إلىَّ مندوبًا من طرفكم فى مكتبى.

كانوا قد طلبوا نسخة من الدراسة التى نشرتها على حلقات فى جريدة الوفد، وذكرت لهم أنها ستطبع فى كتاب خلال عدة أسابيع، وسألت: هل ستصادرونه؟

ضحك اللواء محمد عبد الله، وقال:

- لأ .. ما تخافش .. بس عاوزين نسخة منها.

ووافقت.

كان قد مضى على حديثنا حوالى الخمسين دقيقة، تبادلنا بعدها عبارات التحية المعهودة، ثم وقف الرجل وشد على يدى محييًا، وكذلك فعل العميد أحمد عبد الحليم، واصطحبنى العقيد (فلان) إلى خارج المكتب، ومنه إلى الردهة الطويلة، ثم إلى مكان السيارة، وعاد بى إلى مبنى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى مدينة نصر.

كان قد مضى على هذا الحديث واللقاء عدة أسابيع، وأدهشنى واستنتجت مدى افتراق قرارات رئيس الجمهورية وبعض معاونيه عن متطلبات الأمن القومى المصرى، حينما قرأت فى الصحف، أنه أثناء زيارة رئيس الجمهورية لبعض الدول الأوربية قام وزير الدولة للتنمية الإدارية ووزير شئون مجلس الوزراء ـ وطباخ السم كله فى مصر فى ذلك الحين ـ الدكتور عاطف عبيد بتوقيع اتفاقية جديدة مع هذه الهيئة التدريبية تمنحها سلطات أوسع وصلاحيات أكبر للعمل فى مصر، برغم القلق الذى كانت تبديه هيئة الأمن القومى المصرى من نشاطها.

عدة أيام بعد هذا اللقاء، وفوجئت بالعميد أحمد عبد الحليم يزورنى فى مكتبى دون سابق ميعاد، رحبت بالرجل، الذى طلب منى أن ننتحى جانبًا فى مكتب مستقل لا يقاطعنا فيه أحد من الموظفين، فتوجهت به إلى مكتب المدير العام، وجلسنا متجاورين، حاول أن يبحث عن بداية لحديثه، فلم يفلح، فدخل إلى الموضوع مباشرة:

- أيه رأيك .. عاوزين نعرف رأيك فى أخبار الحركة الشيوعية المصرية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى؟ أيه اللى حاصل فيها دلوقت؟

فاجأنى السؤال .. وأغاظنى، فأجبت بحسم وبحدة يبدو أنها كانت زائدة:

- شوف .. أنا آسف، أى حديث عن الحركة الشيوعية المصرية، أو أى شىء داخلى لن أشارك فى هذا، كل ما أستطيع قوله لكم هو أننى ضد إسرائيل وأمريكا، وأى حاجة فى الطريق ده .. أنا رقبتى على كفى.

يبدو أن إجاباتى صدمت الرجل .. صمت قليلًا .. ثم اعتذر، وقام محييًا وانسحب فى هدوء.

ملحوظة: خلال هذه الفترة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية، كان رئيس أحد الأحزاب المصرية قد انكشفت علاقته بأجهزة الاستخبارات فى هاتين

الدولتين وتقاضيه عمولات مقابل خدماته، ونشر الخبر فى بعض الصحف المصرية دون ذكر اسمه كاملًا، ثم جرى التعتيم على الموضوع، وتحول بعد ذلك إلى التعاون مع السلطات المصرية والأجهزة الأمنية من خلال موقعه السياسى، وذلك بتدمير أية محاولة من جانب قوى المعارضة لبناء جبهة موحدة ضد النظام الحاكم.

مضت عدة أسابيع على هذا اللقاء القاطع والحاسم، لم أسمع عن الرجل شيئًا، وفى أحد الأيام، رن جرس الهاتف المجاور لمكتبى، وكان المتحدث على الجانب الآخر السيد «شريف شوكت» مدير إدارة الأمن فى الجهاز المركزى، طالبًا منى النزول إلى مكتبه، لأن هناك أحد الأصدقاء ـ على حد تعبيره ـ يريد السلام والتحية.

ذهب ظنى فى البداية إلى بعيد، ولم أكن أتصور أنه العميد أحمد عبد الحليم، وفى صحبته أحد رجال الأمن القومى، جاءا لتحيتى.. وبادرنى العميد أحمد قائلًا:

- أنا جاى للسلام ووداعك، لأننى سأقوم بمأمورية خارجية، وأعرفك بالعميد (فلان) الذى سيتولى مسئولية الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ثم استطرد مقدمًا أياىَّ إلى زميله:

- الأستاذ عبد الخالق فاروق من المعارضين الوطنيين.

لا أدرى لماذا أغاظنى هذا التعريف فبادرت بالقول:

- كل المعارضين وطنيين يا سيادة العميد.

ابتسم الرجل، ابتسامة فيها من السخرية بقدر ما فيها من التحدى، ولم يعلق على ملاحظتى.

سلم كل منا على الآخر، وذهبنا كل فى طريقه، لم أعد أراه، ولم أقابل زميله مرة أخرى، ولكننى عرفت كيف يجندون العملاء فى أجهزة الأمن، وبعض هؤلاء العملاء

لا يكلفهم كثيرًا، فمنهم من يكتفى بالحصانة والمساندة المتصورة وغير المرئية التى يمنحها الجهاز لعملائه، ومنهم من يطمح فى منصب يراه يمر عبر هذه البوابة، وبعضهم الآخر مغامر تستهويه مغامرات جيمس بوند؛ وفى كل الأحوال، وفى ظل نظام يبيع كل شىء، تبقى هذه الأجهزة بلا دور حقيقى إلا خدمة الحاكم لشخصه، حتى لو كان هذا الحاكم نفسه موالِيًا أو عميلًا لجهات أجنبية(*).

□ □ □

* لمدة أكثر من عام تحفظت معظم الصحف التى أتعامل معها بما فيها ما يسمى الصحف الوطنية والتقدمية على نشر هذا المقال خوفًا من بطش أجهزة المؤسسة العسكرية المصرية، بما فيها جهاز المخابرات العامة.